سِلْسِلَةُ الانْتِصَارِ عَلَى المُبْتَدِعَةِ (٤٤)

الرِّمَاحُ المَرْمِيَّةُ

عَلَى

فَالِحِ الحَرْبِيِّ للقَضَاءِ عَلَيْهِ، وذَلِكَ لتَأْيِيدِهِ لـ((حَرَكَةِ طَالِبَانِ)) الإرْهَابِيَّة، و((حَرَكَةِ القَاعِدَةِ)) الإرْهَابِيَّةِ

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِي كَشْفِ ضَلَالَاتِ: ((فَالِحِ الْحَرْبِيِّ)) فِي مَسَائِلِ الْجِهَادِ، وَبَيَانِ قِلَّةِ خِبْرَتِهِ بِالْفِرَقِ الضَّالَّةِ، وَجَهْلِهِ بِأُصُولِهَا وَفَسَادِهَا فِي الْعَالَمِ، وَجَهْلِهِ بِمَسَائِلِ التَّوْحِيدِ، وَمَسَائِلِ الشِّرْكِ، لَمَّا أَفْتَى وَأَثْنَى عَلَى: ((حَرَكَةِ طَالِبَانِ)) الصُّوفِيَّةِ الْقُبُورِيَّةِ، وَأَنَّهَا جَمَاعَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَلَهَا رَايَةٌ جِهَادِيَّةٌ صَحِيحَةٌ، بَلْ بِزَعْمِهِ هِيَ جِهَادِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ؛ عَلَى مَا عِنْدَهَا مِنَ الْخُرُوجِ الْوَاضِحِ عَلَى حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ وَبُلْدَانِهِمْ، وَمِنَ الشِّرْكِيَّاتِ الْقُبُورِيَّةِ، وَضَلَالَاتِ الْبِدَعِ، وَالْوَثَنِيَّاتِ الَّتِي فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ، وَقَدْ آوَوْا: ((ابْنَ لَادِنٍ وَأَتْبَاعَهُ)) الَّذِينَ يُكَفِّرُونَ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ وَيَقْتُلُونَهُمْ فِي بُلْدَانِهِمْ، كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الضَّلَالَاتِ الْكُبْرَى جَهِلَهَا هَذَا الْجَاهِلُ الرُّوَيْبِضَةُ فِي الدِّينِ، ثُمَّ يَدَّعِي أَنَّهُ الْعَالِمُ الْوَحِيدُ الَّذِي يَكْشِفُ الْأَخْطَاءَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْعَالَمِ عَلَى جَهْلٍ بَالِغٍ بِأَحْكَامِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فِي الْإِسْلَامِ: {ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ} [النور: 40].

تَأْلِيفُ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلَّامَةِ

فَوْزِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيِّ الْأَثَرِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ

مكتبة أهل الحديث

الجزء الأول

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧

مكتبة أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

هاتف: ١٧٣٤٤٦١٦

فاكس: ١٧٣٤١٦٧٦

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ: «فَالِحاً الجُهَيْمَانِيّ» كَانَ عُضْواً فَعّالاً فِي: «حَرَكَةِ جُهَيْمَان» وَهِيَ المَعْرُوفَةُ فِي العَالِمِ بـ«الحَرَكَةِ الجُهَيْمَانِيَّةِ»!

وإِنْ تَرَكَهُمْ بزَعْمِهِ بَعْدَ سَنَوَاتٍ طَوِيلَةٍ مَكَثَ مَعَهُمْ لَكِنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ غُلُوَّهُمْ وأَفْكَارَهُمُ الخَبِيثَة؛ خَاصَّةً فِي طَعْنِهِ فِي العُلَمَاءِ، وتَلَوُّثِهِ بأَفْكَارِ الخَوَارِجِ[1]، وتَقْعِيدِهِ للقَوَاعِدِ البَاطِلَةِ فِي المَنْهَجِ فَإِنَّ ذَلِكَ: «طَرِيقَةَ جُهَيْمَان»!

واسْتَمِعْ إِلَىٰ فَالِحٍ الجُهَيْمَانِيّ، وَهُوَ يُقِرُّ أَنَّهُ كَانَ مَعَ جُهَيْمَانٍ:

قَالَ سَائِلٌ لفَالِحٍ الحَرْبِيِّ فِي مَجْلسٍ فِي المَدِينَةِ بحُضُورِ رَبِيعٍ المَدْخَلِيِّ؛ يَقُولُونَ إِنَّكَ شَارَكْتَ فِي فِتنَةِ جُهَيْمَان؟.

---

(١) ولَقَد فَاحَتْ أَفْكَارُ الخَوَارِجِ مِنْ: «**فَالِحٍ الحَرْبِيّ**» عِنْدَمَا أَيَّدَ: «**حَرَكَةَ طَالِبَان**» الخَارجيَّة عَلَىٰ أَنَّهُم مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَهُمْ مِنَ الخَوَارج، وقَدْ بَيَّنَ العُلَماءُ، وَولاةُ الأَمْرِ ذَلِكَ عَنْ: «**حَرَكَةِ طَالِبَان**» **الصُّوفيةِ الإِرْهَابِيَّةِ**، وأَنَّهُم عَلَىٰ بَاطِلٍ، وطَرِيقتهُمْ طَرِيقَة الخَوَارِجِ!.

وقَدْ أَظْهَرَ: «**فَالِحٌ الحَرْبِيُّ**» هَذِهِ الأَفْكَارَ الخَارِجية بصَوْتِهِ فِي «التَّواصِلِ الْمَرْئِيّ»، كَمَا سَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ.

فَقَالَ فَالِحٌ الحَرْبِيُّ: لَمْ أُشَارِكْ فِي: «**فِتْنَةِ جُهَيْمَان**»، وَكُلُّ النَّاسِ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ[١]، ولَمَّا كَانَ: «**جُهَيْمَان**» مَوْجُوداً، وَهُوَ مِنْ هَذَا البَلَدِ -يَعْنِي: الْمَدِينَةَ- وَهُمْ يَعِيشُونَ مَعَ بَعْضِهِمْ[٢]؛ سَابِقُهُمْ ولاحِقُهُمْ.[٣]

أَمَّا أَنَّ نَوافِقَهُ فِيمَا أُبْتلِيَ بِهِ، أَوْ أَيَّدنَاهُ عَلَىٰ بَاطِلِهِ فِي يَوْمٍ مِنَ الأَيَّامِ[٤]، أَوْ أَنَّنَا كُنَّا مَعَهُ.

---

(١) **قلتُ**: مِنْ هَؤُلاءِ النَّاسِ الَّذِينَ يَعْرِفُونكَ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ وأَنْتَ مِنَ الْمَجْهُولِينَ فِي هَذَا الزَمَانِ الحَاضِرِ، فَهَذَا مِنَ الكَذِبِ.

(٢) وَقَدْ بَينتُ أمرَ: «**فَالِحٍ الحَرْبِيّ**» مَعَ «**جُهَيْمَان**» فِي مَادّةٍ صَوْتيّةٍ بعِنْوانِ: «الفِرْقةِ الجُهَيْمَانِيَّةِ هِيَ فِرْقةُ فَالِحٍ الحَرْبِيّ الجُهَيْمَانِيِّ الضَّال ثَبَتَ عَنْهُ ذَلِكَ بالأدّلةِ مِنْ صَوْتِهِ».

(٣) وهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ: «**فَالِحًا**» مِنْهُم، وإِلاَّ كَيْفَ عَرَفَ سَابِقَهُمْ ولاحِقَهُمْ، ولَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ عَلَىٰ هَذَا التَّفْصِيلِ إِلاَّ وَاحِدٌ كَانَ مَعَهُمْ لِمُدَّةٍ طَوِيلَةٍ.

واللهُ تَعَالَىٰ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ﴾ [الحجر: ٢٤].

قلتُ: وهَذَا العِلْمُ الْمُطْلَقُ للهِ تَعَالَىٰ.

والخَلْقُ لَهُمْ العِلمُ الخَاصّ بهِمْ، فَهُمْ يَعْلمُونَ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، فَإِذَا عَلِمَ إِنْسَانٌ مَثَلاً جَمَاعَةً مِنَ الْمُسْتَقْدِمينَ مِنْهُمْ، ومِنَ الْمُسْتأخِرينَ، فَعَلِمَ هَذَا أَنَّهُ كَانَ مَعَهُمْ، فَهُوَ يَعْلَمُ بهِمْ، ومَا بَيْنَ يَدَيْهِ فِي دَاخِلِ هَذهِ الجَمَاعَةِ.

وانظر: «تَفْسِيرَ القُرآن» لابنِ كَثِيرٍ (ج٤ ص٥٣١).

(٤) وهَذَا مِنْ كَذِبِ: «**فَالِحٍ**»، بَلْ وَافَقتهُ عَلَىٰ بَاطِلِهِ لسَنَواتٍ طَوِيلَةٍ، ولم يَتْرُكْ: «**جُهَيْمَان وجَمَاعتَهُ**» إلاَّ بَعْدَ أنِ اخْتَلَفْتَ مَعَهُمْ، كاخْتِلاَفِ رُؤُوسِ الضَّلالَةِ فِيمَا بَيْنهُمْ فِي أيِّ جَمَاعةٍ مِنَ الجَمَاعَاتِ، وكُلُّهمْ عَلَىٰ بَاطِلٍ.

وأَكْبرُ دَلِيلٍ أَنَّ كُلّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَبْقَىٰ عَلَىٰ أَفْكَارِهِ الضَّالةِ ولا يَسْتطِيعُ تَرْكُهَا لسَنَواتٍ طَوِيلةٍ، مِثْلُ: «**فَالِحٍ**» تَماماً.

ويَشْهَدُ الخَلْقُ الَّذِينَ يَعْرِفُونِني أَنَّ فِي آخرِ الأَيَّامِ أَتعرَّضُ مِنْ: «**جَمَاعةِ جُهَمْيَانٍ**» مِثْلَ الحِزْبِيِّين فِي ذَلِكَ الوَقْتِ إِلَىٰ ذَاكَ اليَوْم.

وإِنِّنِي أَدْخُلُ أَحْيَانًا عَلَيْهِم مِنْ أَجْلِ مُنَاصَحَتِهِمْ(١)، وبَيَانِ الحَقِّ لَهُمْ، فَإِذَا دَخَلُوا فِي الدَّاخِلِ، ودَخَلتْ إِحْدَىٰ رِجلي دَفَعُونِي إِلَىٰ الخَارِجِ، وأَغْلقُوا عَنِّي البَابَ فِي وَجْهي.(٢)

حَتَّىٰ كُنْتُ أَخْشَىٰ أَنْ يَضْرِبُونَنِي؛ فأَخَافُ مِنْهُمْ، وقَدْ أَخْرجُوني مِنْ بَيْتٍ فِي الْمَسْجَدِ قَبْلَ صَلاَةِ الْمَغْرِبِ بالاكْرَاهِ، **أَخْرجني جُهَيْمَانٌ**(٣)، **وفَيْصلٌ العَجْمِيُّ**، وَهُمَا ذَهَبَا فِي الفِتْنَةِ، فكَيْفَ يُقالُ إِنَّني كُنْتُ مَعَ هَؤلاءِ(٤).(٥) اهـ

---

(١) وهَذَا مِنَ الكَذِبِ، بَلْ كُنْتَ مَعهُمْ لسَنَواتٍ طَوِيلةٍ لا تُناصحُهُم ولا أَيّ شَيءٍ يُذكَرُ عَنْكَ فِي الإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ.

وهَذَا مِثْلُ: «**كَذَبِ رَبِيعٍ الْمَدْخلِيّ**» الَّذي كَانَ مَعَ الإِخْوَانيَّةِ مُدّةٍ طَوِيلةٍ، ويُزعمُ أَنَّهُ يُناصحُهمْ!: ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨].

ونَقُولُ: **لفَالِحِ الحَرْبِيّ**، كذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَزْعمُ أَنَّهُ يَنْصحُ للأَبَوَيْنِ، وَهُوَ كَاذِبٌ بِلا شَكٍّ، كَمَا قَالَ اللهُ عَنْهُ: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١]، اللَّهُمَّ غُفْراً.

(٢) وهَذَا إِقْرارُ: «**فالحِ الحَرْبيّ**» بأَنَّهُ يَذْهبُ إِلَىٰ: «**جُهَيْمَانٍ وجَمَاعتِهِ**» فِي بُيوتِهِمْ السَّرِيَّةِ.

(٣) وهَذَا يَدُلُّ أَنَّ: «**فَالِحًا**» لهُ عَلاَقَةٌ قَويّة «**بجُهَيْمَان وجَمَاعتِهِ**»، فكَيْفَ يَكْذِبُ ويَقُولُ لَسْتَ مِنْهُم: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

(٤) نَعَمْ كُنْتَ أنتَ مَعَهُم فِي تَنْظيمِهِمْ السّري فِي «**بَلَدِ الحَرَمَيْن**» فِي «**الْمَدِينَةِ النَّبويَّةِ**» فِي الضَّراءِ والسَّرَاءِ، وهَذَا التَّنْظِيمُ السِّريّ لابدّ أَنْ يَكُونَ لَكَ فِيهِ بَيْعَة سَرِّيةٌ، كَمَا هُوَ عَادَاتُ التَّنْظيمَاتِ السّريّةِ فِي الجَمَاعَات الحِزْبِيَّةِ فِي العَالَمِ؛ مَعَ طَاعةٍ وسَمْعٍ لك «**لجُهَيْمانٍ وجَمَاعتِهِ**».

(٥) «التَّواصِل الْمَرْئِيّ» بصَوْتِ فَالحٍ الحَرْبِيّ، وَهُوَ يَرْوِي قِصّتَهُ مَعَ جُهَمْيَان العُتَيْبِيّ وجَمَاعتِهِ.

ويُؤكِدُ فَالِحٌ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَتْبَاعِ جُهَيْمان، بقَوْلِهِ؛ بتَارِيخ: (١٧ذو الحجة ١٤٣٨هـ): (فلمَعْرفتِي **بجُهَيْمَانٍ**، وقدْ عَاصرتهُ، ولا يَخْفَىٰ شيءٌ مِنْ حَالهِ، ولاَ مِنْ فِتْنتِهِ!!!). اهـ

قلتُ: بَلْ خُفِيَ عَلَيْكَ الكَثِير مِنْ حَالهِ، وفِتْنتهِ عِنْدمَا كُنْتَ مَعَ: «**جُهَيْمان وجَمَاعتهِ**» بسَبَبِ جَهْلِكَ في الدِّينِ.

قلتُ: فاحْذَرُوا **جُهَيْمَانَ الْمَدِينَةِ: فَالِحٌ الحَرْبِيّ، فَإِنَّ فَالحًا** في الجَهْلِ مِثْلُ: **جُهَيْمَان، وفِي الْمَنْهَجِ، لا يَخْتلِفُ عَنْهُ، فالشَّواذُ الّتي وَاجَهَهُ بِهَا عُلَمَاءُ السُّنَّةِ**، وَهِيَ مَثَارُ فِتْنَتِهِ، هِيَ هِيَ، **وفَالِحٌ زَادَ عَلَىٰ جُهَيمَانٍ**، والْمَسْلَكُ وَاحِدٌ في عَدَمِ الرُّجُوعِ إِلَىٰ العُلَمَاءِ قَدِيمًا وحَدِيثًا!.

قلتُ: وزَادَ **فَالِحٌ** الجُرْأَةَ عَلَىٰ الفُجُورِ والكَذِبِ، وقَوْلِ الزُّور، **والأَحْكَامِ الشَّدِيدةِ الغَلِيظَةِ فِي التَّبْدِيعِ والتَّضْلِيلِ لكِبَارِ العُلَماءِ، وصِغَارِ طَلَبَةِ العِلْمِ**، وعَدَمِ العَدْلِ مَعَ مَنْ يَرَاهُ خَصْمًا في قَوْلٍ أَوْ حُكْمٍ!.

قلتُ: فَلَدَىٰ: «**جَمَاعَةُ جُهَيْمَانٍ**»؛ مِنَ البَاطِلِ الَّذِي عِنْدَهُ.(١)

---

(١) قلتُ: عَلَىٰ أَنَّ: «**الفَالِحِ**» قَصب السَّبق، واليَدُ الطُولىٰ في عَدَمِ الاحْتِرَامِ، وقِلّةِ الأَدَب إلىٰ حَدِّ الوَقَاحَةِ!، والهَبَلِ!، وفَقْدِ العَقْل! مَعَ عُلَماءَ السُّنَّةِ واغْتِيَابِهم في كُلِّ مَجَالسِهِ، وَهُم:

١) الإمام أبو حنيفة.

٢) العلامة الشيخ ابن باز.

٣) العلامة الشيخ ابن عثيمين

٤) العلامة الشيخ صالح الفوزان.

٥) العلامة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ.

٦) العلامة الشيخ الألباني.

٧) العلامة الشيخ مقبل الوادعي.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ
عَلَى أَنَّ: «فَالِحاً الحَرْبِيَّ» كَانَ مِنْ أَتْبَاعِ جُهَيْمَانٍ وجَمَاعَتِهِ، وَهُوَ يُقِرُّ بِهَذِهِ التَّبعِيَّةِ العَمْيَاءِ للجُهَيْمَانِيَّةِ

فَاسْتمِعْ مَرةً ثَانِيَةً لـ«فَالِحٍ الحَرْبِيّ» فِي مَادّةٍ أُخْرَىٰ، وَهُوَ يَرْوِي قِصَّتَهُ أَيْضاً مَعَ الجُهَيْمَانِيَّةِ فِي «المَدِينَةِ النَّبوِيّةِ».

قَالَ فَالِحٌ الجُهَيْمَانِيُّ: (جَمَاعَةُ جُهَيْمَانٍ مِنْ أَيْنَ جَاءَتْ، هَلْ هِيَ جَمَاعَةٌ نَزَلَتْ مَعَ المَطَرِ، أَوْ نَبَتَتْ مَعَ العِشْبِ، هُمْ مِنَ المُجْتَمِعِ لَمَّا كَانُوا مِنَ المُجْتَمِعِ ومِنْ أَبْنَائِهِ[1] ... فَمَا كَانُوا يَتَمَيَّزُوا، فَلَمَّا تَمَيَّزُوا بالانْحِرَافِ[2]، فَمَنْ يَعْرِفُنِي إِنَّنِي كُنْتُ أَنْكُرُ عَلَيْهِمْ

---

(١) وهُنَا يُقِرُّ: «**فَالِحٌ الحَرْبِيُّ**» أَنَّ: «**جُهَيْمَانَ وجَمَاعَتَهُ**» كَانُوا فِي مُجْتَمعِهِ فِي المَدِينَةِ، بَلْ مِنْ أَبْنَاءِ مُجْتمعِهِ، فَوَقَعَ مَعَهُمْ لأَنَّهم فِي مُجْتَمعه، وَهُوَ جَاهِلٌ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ، وأَضِفْ أَنَّهُم لَمْ يَتَمَيَّزوا فِي انْحِرَافِهِمْ، كَمَا قَالَ: فَالِحٌ، فَوُقُوعهُ مَعَهُم لَيْسَ بِبَعِيدٍ، ولابدَّ!.

(٢) هُنَا يَزْعمُ أَنَّهُ مَيَّزَهُمْ فِي الانْحِرَافِ، ومَعَ ذَلِكَ دَخَلَ مَعَهُمْ بزَعْمِهِ يُنْكِرَ عَلَيْهِم، ويُنَاصَحهُمْ، وينْهَاهُمْ وكَانَ ضَدّهمْ بزَعْمِهِ، فَمَا دَامَ عَرَفْتَ انْحِرَافهُمْ، فَكَيْفَ تَذْهبُ إِلَيْهِمْ، وتُنَاصِحهُم فِي مُدّةٍ طَوِيلةٍ ولابدّ، ومِنْ مَنْهَجِ السَّلَفِ هَجْرِ أَهْلِ البِدَعِ والأَهْوَاءِ، لا الدُّخُولَ مَعَهُمْ، ومُنَاصَحتهُمْ، **وهَذَا يَدلُّ أَنَّهُ يَكْذِبُ، ولا يُرِيدُ الإِقْرارَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَتباعِ الجُهَيْمَانِيَّةِ**: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

وأُنَاصِحُهمْ! ... وكُنْتُ أَنْهَاهُمْ! وكُنْتُ ضدّهُمْ!، ومِنْهُمْ العَدَدُ الكَبِير[1] الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا القِتَالَ فِي الحَرَمِ، وأَخّرُونِي فِي الجَمَاعَةِ بسَبَبِ نُصْحِي لَهُم[2]). اهـ

❁ ❁ ❁

(١) **فَفَالِحٌ الحَرْبِيَّ** هُنَا مِنْ أينَ عَرَفَ أَنَّ العَدَدَ الكَبِيرَ لَمْ يَدْخُلْ فِي القِتَالِ فِي الحَرَمِ، فَلاَ يَعلمُ بِهَذَا العَدَدِ الكَبِير إلاَّ شَخْصٌ كَانَ مَعَهُمْ فِعْلاً، لأنَّ غَيرهُ مِنَ النَّاسِ لَمْ يَعْلَمْ بأنَّ كَثْرَتَهُم فِي المَدِينَةِ لَمْ يَحْمِلُوا السَّلاَحَ، إلاَّ هُوَ، وهَذَا يَدلُّ أَنَّ: «**فَالِحًا الحَرْبِيّ**» كَانَ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ حَقِيقَةً.

(٢) انظر: «كَلِمَةً حَوْلَ مَا قَامَ بِهِ الخَوَارَجُ مِنَ التَّفْجِيرِ» بصَوْتِ فَالِحٍ الحَرْبِيّ، «الجُزْء الثَّاني» فِي «التَّوَاصِلِ المَرْئِيِّ».

قلتُ: وهُنَا يَتَملَّصُ بطَرِيقَةٍ مَاكِرَةٍ عَلَىٰ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَتْبَاع: «**جُهَيْمَان**»، ويَظْهرُ بالكَذَبِ عَلَىٰ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُم فِي يَوْمٍ مِنَ الأيّام، وَقَدْ بَينا بالأدّلةِ عَلَىٰ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَتْبَاعِ: «**جُهَيْمَان العُتيبي**» حَقِيقةً، وَهُوَ عَلَىٰ أَفْكَارِ «**الجُهَيْمَانِيَّةِ الخَارِجيّةِ**» إِلَىٰ الآنَ خَاصةً فِي العُنْفِ والغُلوِّ مِنْهُ فِي الدِّينِ!.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذِكْرُ الحُجَّةِ

عَلَى أَنَّ دِرَاسَةَ: «فَالِحِ الحَرْبِيِّ» فِي العِلْمِ هِيَ دِرَاسَةٌ آكَادِيمِيَّةٌ جَامِعِيَّةٌ، وأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى جَهْلِهِ فِي العِلْمِ والعَقِيدَةِ والفِقْهِ والمَنْهَجِ والشَّرِيعَةِ، فَدِرَاسَتُهُ هَذِهِ لا تُسَاوِي فِلْساً فِي دِينِنَا

قَالَ الْعَلاَّمَةُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ أَهَمِّيَّةِ الْاِعْتِقَادِ الصَّحِيحِ لِطَلَبَةِ الْجَامِعَاتِ الْإِسْلامِيَّةِ: (فَالنَّاسُ تَسَاهَلُوا فِي هَذَا الْأَمْرِ!، فَصَارُوا قُضَاةً، وَمُدَرِّسِينَ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ!، وَلَا يَعْرِفُونَ الْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ!، فَتَعَلُّمِ الْأَصْلَ عِلْمَ الْعَقِيدَةِ، وَلَكِنْ تَهَاوَنُوا بِإِعْطَائِهِ حَقَّهُ، وَالدِّرَاسَةِ، وَالتَّمْحِيصِ... فَصَارُوا دَكَاتِرَةً وَهُمْ صِفْرٌ فِي الْعَقِيدَةِ!، فَدَكَاتِرَةٌ حَصَلُوا عَلَىٰ الشَّهَادَةِ الْعَالِيَّةِ، وَالْماجِسْتِيرِ، وَالدُّكْتوراه وَهُمْ صِفْرٌ فِي الْعَقِيدَةِ ! لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا فِي الْعَقِيدَةِ!، الْعَقِيدَةُ فِي جَاهِلِيَّةٍ!، حَتَّىٰ سَأَلُوا الْأموات!... لِأَنَّهُمْ مَا دَرَسُوا الْعَقِيدَةَ كَمَا يَنْبَغِي، الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُمْ كَذَلِكَ... فَكَانُوا صِفْرًا فِي هَذَا الْبَابِ!).[1] اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلاَّمَةُ اِبْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ رِياضِ الصَّالِحِين» (ج٣ ص٤٤٢)؛ وَهُوَ يَذُمُّ الدَّكاتِرَةَ فِي الدِّينِ: (الَّذِي يَتَعَلَّمُ شَرِيعَةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَمَا يُسَانِدُهَا،

(١) المرجع: «التَّواصل المرئي»؛ بَصْوتِ الشَّيْخِ ابنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، في سَنة: «١٤٣٥هـ»، وهو يَنْصحُ طلبةَ الجامعاتِ الإسلاميةِ في تَعلُّمِ العَقيدةِ الصَّحيحةِ.

فَهَذَا عِلْمٌ لَا يَبْتَغِي بِهِ إلا وَجْه اللهِ، **إِذَا أَرَادَ بِهِ الدُّنْيا فَإِنَّهُ لاَ يَجِدُ رِيحَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ،** وَهَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ وَالْعِيَاذُ بِاللهِ، يَدِلُّ عَلَىٰ أَنَّ **مَنْ قَصَدَ بِتَعَلُّمِ الشَّرْعِ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيا؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَتَىٰ كَبِيرَةً مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ،** وَلَا يُبارك لَهُ فِي عِلْمِهِ، يَعْنِي مَثَلاً، قَالَ: **أُرِيدُ أَنْ أَتعلَّمَ مِنْ أَجْلِ أَنْ أَصْرفَ وُجوهَ النّاسِ إِلَيَّ، حَتّىٰ يَحْترمُونِي ويُعظمُونِي، أُرِيدُ أَنْ أَتعلَّمَ حَتّىٰ أَكُون مُدَرِّسًا فآخِذ رَاتِبًا، ومَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، هَذَا والعياذُ باللهِ لاَ يَجِدُ رِيحَ الجَنَّةِ يَوْمَ القِيامةِ،** وقَدْ أَشْكَلَ عَلَىٰ هذَا، أَوْ قَدْ رَوع هذَا بَعضُ الَّذِينَ يَقرءُونَ فِي الْمَدَارِسِ النِّظَامِيَّةِ **كَالْمَعَاهِدِ، والكُلّياتِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُنَالُوا الشَّهَادَة،** فَيُقَالُ: نَيْلُ الشَّهَادَةَ لَيسَ للدُّنْيا وَحْدِهَا قَدْ يَكُونُ لِلدُّنْيا وَحْدِهَا، وَقِدْ يَكُونُ للآخِرَةِ، فإِذَا قَالَ الطَّالِبُ: أَنَا أَطْلُبُ العِلْمَ لِأُنَالَ الشَّهَادَةَ حَتَّىٰ أَتمكَّن مِنْ وَظائِفِ التَّدْرِيسِ، وَأَنْفَعَ النَّاسَ بِذَلِكَ، أَوْ حَتَّىٰ أَكُونَ مُدِيرًا فِي دَائِرَةٍ أُوجِهُ مَنْ فِيهَا إِلَىٰ الَخيْرِ فَهَذَا خَيْرٌ، وَنِيَّةٌ طَيبَةٌ، وَلَا فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا حَرَجٌ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ مَعَ الْأَسَفِ فِي الوَقْتِ الْحاضِرِ صَارَ الْمِقْيَاسُ فِي كَفَاءةِ النَّاسِ **هَذِهِ الشَّهَادَاتِ، مَعَكَ شَهَادَةٌ تُوظَف، وَتُوَلَّي قِيادةً علَىٰ حَسَبِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ،** مُمكِّن يَأْتِي إِنْسانٌ **يَحمل شَهادةَ دُكْتُوراه فيُولَّىٰ التَّدْريس فِي الكُلّياتِ والجَامعاتِ، وَهُوَ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ لَوْ جاءَ طَالبٌ فِي الثَّانويَّةِ العَامَّةِ لكَانَ خَيْراً مِنْهُ،** وهذَا مُشاهَدٌ، يوُجدُ الآن مَنْ يَحْمل **شَهادَة دُكْتُوراه لكنَّهُ لَا يَعْرِفُ مِنَ العِلْمِ شَيْئًا أبداً،** إِمَّا أَنَّهُ نَجَحَ بغشٍّ، أَوْ نَجَحَ نَجَاحًا سَطحِيًا لم يَرْسخِ العِلْمِ فِي ذِهْنِهِ لكِنْ **يُوظف؛ لأَنَّ معَهُ شَهادة دُكْتُوراه،** يَأْتِي إِنْسانٌ **طالبُ عِلْمٍ جَيد هُوَ خَيْرٌ للنَّاسِ وخَيْرٌ لنفسهِ مِنْ هذَا الدُّكْتور أَلف مَرةً لَكِنْ لَا يُوفقُ، لا يُدَرِّسُ فِي الكُلّياتِ، لمَاذَا؟ لأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ شَهادةَ دُكْتُوراه.** فنَظَرًا لأَنَّ الأَحْوالَ

تَغَيَّرَتْ وانْقَلَبَتْ إلىٰ هَذِه المآلِ... الْمُهم: احْذَر أَخِي طَالِبُ العِلْمِ، احْذَر مِنَ النِّيَّاتِ السَّيِّئَةِ، العلمُ الشَّرعي أَعَزُّ، وأَرْفَعُ، وأَعْلَىٰ مِنْ أَنْ تُرِيدَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنيا، عَرَضُ الدُّنْيَا مَا الَّذِي تَنْتَفع بِهِ، آخِرُ أَمْرِهِ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ القَاذُورَاتِ). اهـ

قلتُ: فاخْتِيَارُ الأَمْثَلَ فالأَمْثَل، والأَعْلَمَ فالأَعْلَم للمَنَاصِبِ الدِّينّية، لَا الأَجْهَلُ، فالأَجْهَل، وإنّ كانَ يَحْمِلُ شَهادَة الدُّكْتُوراه، أَو شَهادَة الماجستِير، واللهُ الْمُستعانُ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله فِي «السَّياسةِ الشَّرْعِيَّةِ» (ص٣٩): (إذا عُرِفَ هَذَا، فَليسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ إِلَّا أَصْلَحَ الْمَوْجُودَ، وَقَدْ لَا يكونُ فِي مَوْجُودِهِ مِنْ هُوَ أَصْلحُ لِتِلْكَ الْوِلَايَةِ، فَيَخْتَارُ الْأَمْثَلَ فَالْأَمْثَلَ فِي كُلِّ مَنْصَبٍ بحَسبِهِ، وَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ الِاجْتِهَادِ التَّامِّ، وَأَخْذِهِ لِلْوِلَايَةِ بِحَقِّهَا، فَقَدْ أَدَّىٰ الْأَمَانَةَ، وَقَامَ بِالْوَاجِبِ فِي هَذَا، وَصَارَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ أَئِمَّةِ العَدْلِ، وَالْمُقْسطِينَ عِنْدَ اللهِ؛ وَإِنْ اخْتَلَّ بَعْضُ الْأُمُورِ بِسَبَبٍ مِنْ غَيْرِهِ، إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا ذَلِكَ، **فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ**: ﴿فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]). اهـ

وَقَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيُّ رحمه الله؛ عَنْ مَفَاسِدِ الدَّكَاتِرَةِ فِي البُلْدَانِ: (والقَاصِي والدَّانِي يَعْلَمُ أَننَّا **لا نُؤَيِّدُ كُلَّ هَذِهِ التَّكتُّلاَتِ الحِزْبِيَّةِ، بَلْ نَعْتَقِدُ أَنَّها مُخَالفةٌ لنُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ** ... فَهَذَا وذَاكَ مِمَّا حَمَلَنِي عَلَىٰ أَنْ لا أَحْشُرَ نَفْسِي للرَّدِّ عَلَىٰ أُولئِكَ الْمُبْطلين، لأَنَّهم لم يُضَمِّنُوا رُدُودَهُمْ مَا يَدلُّ عَلَىٰ أَنَّ غَايتَهُم نُصْرَةُ الحَقِّ الَّذي بَدَا لَهُم، **وإِنَّما هِيَ الأَهْواءُ الشَّخْصِيَّةِ والأَغْراضُ الحِزْبِيَّةِ!**... بل أينَ هُمْ مِنْ خُطْبَةِ فَقيرِ العِلْمِ ذَاكَ! الَّذي هُوَ رَأْسُ الفِتْنَةِ، **حيثُ نَفَىٰ صَراحَةً أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دِيَارٌ إِسلامِيَّة؟!** بلْ قَالَ بالحَرْفِ الوَاحدِ ما نصُّهُ: «مَا أَرَىٰ إلاَّ أَنَّ الهِجْرَةَ وَاجِبَةٌ مِنَ الجَزَائرِ

إِلَىٰ تَلِّ أَبيب»!! وقَالَ: «لَوْ خُيِّرتُ -أَقْسِمُ بِاللهِ- أنْ أَعِيشَ فِي أَيِّ عَاصِمَةٍ عَربيَّةٍ لاخْترتُ أَنْ أَعِيشَ في القُدْسِ تَحْتَ احْتِلاَلِ اليَهُودِ»!!

فهَلْ هَذهِ الأَقْوالُ ـ يا مَعْشَرَ الدَّكَاتِرَةِ!ـ أَخْطَرُ وَأَضلُّ، أَمْ القَائِلُ بوُجُوبِ الأَمْرِ الَّذي هُوَ قولُ جَميعِ العُلماءِ؟!

فَسَكُوتُهم عَنْ هَذِهِ الأَقْوالِ الَّتي لاَ نشكُّ أَنَّكُمْ مَعَنا في بُطلاَنِهَا، وضَلالِ صَاحِبِهَا)[1]. اهـ

وقَالَ العَلاّمةُ المُحدِّث الشَّيْخ نَاصرِ الدِّين الأَلبانيّ رحمه الله وَهُوَ يُبَيّنُ جَهْلَ طَلَبةِ الجَامِعَةِ في الدِّينِ: (فهَذهِ الدِّراسَةِ الجامعِيَّةِ اليَوْمَ الّتي يُسمونَهَا بالدِّراسَةِ الْمُقارنَةِ يَتَخرجُ الطَالبُ مِنَ الجَامِعَةِ لاَ يَعرفُ الصَّوابَ مِنَ الخَطَأ!، ولاَ يَعرفُ الحَقّ مِنَ البَاطلِ!؛ فَاقد الشَّيء لا يُعطِيه![2]. اهـ

❁ ❁ ❁

(١) «ماذا يَنْقُمونَ مِنَ الشَّيخ» (ص٢).

(٢) «التَّواصل الْمَرئي» بصَوْتِهِ؛ سَنَة (١٤٣٧هـ).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذِكْرُ الحُجَّةِ

عَلَى مَفَاسِدِ: «فَالِحٍ وأَتْبَاعَهُ» فِي البُلْدَانِ؛ وَهُمْ مِنْ خَوَارِجِ القَعَدَةِ[1]

قَالَ الإِمَامُ ابنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ **في «الفِصَلِ»** (ج٤ ص٢٢٧): (وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللهُ أَنَّ جَمِيعَ فِرَقِ الضَّلَالَةِ لَمْ يُجْرِ اللهُ عَلَىٰ أَيْدِيهِم خيراً، وَلَا فَتَحَ بِهِمْ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ قَرْيَةً، وَلَا رَفَعَ لِلْإِسْلَامِ رايةً، **وَمَا زَالُوا يَسْعَوْنَ فِي قَلْبِ نِظَامِ الْمُسْلِمِينَ**، **ويُفَرِّقُونَ** كَلِمَةَ الْمُؤمنِينَ، **ويَسَلُّوْنَ السَّيْفَ عَلَىٰ أَهْلِ الدِّينِ**، وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ). اهـ

وَقَالَ عَنْبَسَةُ بنُ سَعِيدٍ الْكَلَاعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: **(مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِدْعَةً إِلَّا غَلَّ صَدْرُهُ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ، وَاخْتُلِجَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةُ)**.

أثرٌ صحيحٌ

أَخرجَهُ الهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكَلَامِ» (ج٥ ص١٢٦)، وأَبُو القَاسِمِ الأَصْبَهَانِيُّ في

---

(١) وهَذَا فَالِحٌ الحَرْبِيُّ كَانَ مَعَ: «**جُهَيْمَانَ وأَتْبَاعِهِ**» في «**المَدِينَةِ النَّبوِيَّةِ**» وَهُمْ مِنَ الخَوَارِجِ، وَقَدْ رَضَعَ **فَالِحٌ** مِنْ أَفْكَارِهِمْ الخَارِجِيَّةِ، وإِلَىٰ الآنَ لَمْ يَتْرُكْهَا مِنْ عَقْلِهِ.

وبَنَاءً عَلَىٰ هَذَا أَيَّدَ: «**فِرْقَةَ طَالِبَانَ**» الإِرْهَابِيَّةِ، وأَنَّهُمْ بزَعْمِهِ مِنَ المُجَاهِدِينَ في سَبِيلِ اللهِ في: «**أَفْغَانَسْتَان**»، وَهُمْ خَوَارِجٌ، ويَتَعَاونُونَ مَعَ: «**ابنِ لادن وأَتْبَاعِهِ**»، وقَدْ خَرَجُوا عَلَىٰ: «**بَاكسْتَان**» و«**أَفْغَانسْتَان**»، وقَتَلُوا خَلْقًا كَثِيراً مِنْ رِجَالِ الأَمْنِ، والنِّسَاءِ، والشُّيُوخِ، والأَطْفَالِ، وفَجَّرُوا المُنْشَآت، ودَمَّرُوا البُنْيَان.

انظر: «التَّواصل المَرْئِيّ» بصَوْتِ فَالِحٍ الحَرْبِيِّ.

«الحُجَّةِ» (ج١ ص٣٠٤)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الصُّغرىٰ» تَعْلِيقاً (ص٥٥) بإسنادٍ صَحِيحٍ.

قلتُ: لأنَّ إِذَا حَدَّثَ الرَّجلُ بالبدعَةِ، وتَمكنَتْ مِنْ قَلْبِهِ ودَعَا إليها، سُلِبَ ورعَهُ وأمانتَهُ، وحَمَلَ غِلاًّ وحِقْداً عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ؛ فَافهَمْ هَذَا تَرْشَد.

قَوْلُهُ: «**وَاخْتُلِجَتْ**»: مِنَ الخَلَجِ، وَهُوَ الجَذْبُ والنَّزْعُ.(١)

وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ رحمه الله: (مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِدْعَةً إِلَّا اسْتَحَلَّ السَّيْفَ).(٢)

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرجهُ الدَّارِمِيُّ في «الْمُسْند» (ج١ ص٢٣١)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعةِ» (ج١ ص٢٠٠)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (ص٢٤٧)، وابنُ سَعْدٍ في «الطَّبقات الكُبرىٰ» (ج٧ ص١٨٤)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْيةِ» (ج٢ ص٢٨٧)، وعبدُ الرزاق في «الْمُصنَّف» (ج١٠ ص١٥١)، وفي «الآمالي في آثارِ الصَّحابة» (ص٤٠)، والفِرْيَابِيُّ في «القَدَرِ» (ص٣٧٦) من طُرقٍ عَنْ أيوبَ عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ بهِ.

قلتُ: وهذا سندَهُ صحيحٌ.

قلتُ: فأيّ مُبتدعٍ؛ فاعْلمْ أنهُ يحملُ السَّيْفَ؛ لكنْ بَيْنَ مُعلنٍ وبَيْنَ مُتسترٍ، اللَّهمَّ غفراً.(٣)

---

(١) انظر: «النِّهاية في غَرِيبِ الحَدِيثِ» لابنِ الأَثِيرِ (ج٢ ص٥٩).

(٢) فأهلُ الأهواءِ كلُّهم يَرَوْنَ السَّيفَ عَلَىٰ أَهْلِ القِبْلَةِ، وهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ: **فَالِجٍ**، سَوَاءً كَانَ حُكْماً أَوْ مَعْنًىٰ بِوَاسِطَةِ الفَتَاوَىٰ التي يصدِرُها، كَمَا بَيَّنَا.

(٣) فالأهواءُ كلُّها رديّة تَدْعو إلىٰ السَّيْفِ، اللَّهمَّ سلِّم سلِّم.

وَكَانَ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يُسَمِّي (أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ) كُلَّهُمْ خَوَارِجَ وَيَقُولُ: (اخْتَلَفُوا فِي الِاسْمِ، وَاجْتَمَعُوا عَلَىٰ السَّيْفِ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرجهُ اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (٢٩٠)، وأَبُو القاسمِ البَغَوِيُّ في «الجَعْدِيَّات» (١٢٣٦)، والفِرْيَابِيُّ في «القَدَرِ» (ص٢١٥)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكلام» (٩٧٧) بإسنادٍ صحيحٍ.

قلتُ: إنَّهَا تَسْميةٌ في غَايةِ الصِّحة، فكُلُّ صَاحبِ هَوًىٰ يطمعُ في الحُكْمِ، ومِنْ هُنا لابدَّ أنْ يَحملَ السَّلاحَ عَلَىٰ الحاكمِ ليصلُ إلىٰ الحُكْمِ!.

فاتَّقفُوا عَلَىٰ مُحابةِ الحُكَّامِ، ونَشْرِ الأَكَاذِيبِ عَليهِم، والتَّحريضِ عَليهِم، والتَّشكيك في حُكْمِهم، وبَذْلِ جَميع الوَسائلِ الْمُمكنة في إسقاطِ الحُكُومَاتِ الإسلاميَّةِ وشُعُوبِهَا الْمُسْلمةِ، واللهُ الْمُستعان.

قلتُ: فأخبثُ الدَّكَاترة مِنَ الخَوارجِ؛ هُم الخَوارجُ القَعَدة؛ لأَنَّهُمْ يُشعلُونَ الفِتَنِ بَيْنَ الْمُسْلمِينَ في خَفاءٍ وسريَّةٍ ماكِرَةٍ.

قَالَ الإِمَامُ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ الضَّعِيفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (قَعَدُ الخَوَارِج هُمْ أَخْبَثُ الخَوَارِجِ).[1]

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجهُ أبو داودَ في «الْمَسائل» (ص٢٧١).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وَقَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله **في «هَـدْيِ السَّـارِي» (ص٤٨٣)**: (القَعَديَّةُ: الَّذِينَ يُرِيدُونَ الخُروجَ عَلَىٰ الأَئِمَّةِ، ولا يُبَاشِرونَ ذَلِكَ). اهـ

وقَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله **في «التَّهـذيب» (ج٨ ص١١٤)**: (القَعَـدُ الخَـوارج كَانُوا لاَ يَرَوْنَ بالحَرْبِ، بَلْ يُنكرونَ عَلَىٰ أَمراءِ الجَوْرِ حَسَبِ الطَّاقة، ويدعونَ إلىٰ رَأيهم، ويُزينونَ مَعَ ذَلِكَ الخُروجَ ويُحسِنُونهُ). اهـ

قلتُ: ولا يزالُ هؤلاءِ سببُ رِيبةٍ وشكٍّ في الدِّين؛ لكثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، لأنَّهم يُظهرونَ شَيئًا، ويُبْطنونَ شَيْئًا آخرَ، اللَّهمَّ سلِّم سلِّم.

قَالَ الشَّيْخُ العَلاَّمةُ صالحُ بنُ فَوْزان الفَوْزان حَفِظَهُ اللهُ في «إعانة المُستفيد» (ج١ ص٢٤٣): (التَّنبيهُ عَلَىٰ خِدَاعِ الْمُخادعِينَ، وأنْ يكُونَ الْمُؤْمِنُونَ عَلَىٰ حَذَرٍ دَائِمًا مِنَ الْمُشْبوهِينَ ومِنْ تَضليلِهِم، وأنَّهم **قدْ يَتظاهَرونَ بالصَّلاَحِ، ويَتظاهَرونَ بالمشَاريعِ الخَيريَّةِ -كَبِنَاءِ المَسَاجِدِ!-** ولكنْ مَا دَامَتْ سَوابقهُم، وَمَا دَامَتْ تَصرُّفاتُهم تَشْهَدُ بكَذبِهِم؛ فإنَّهُ لا يُقبلُ منهُم، ولا نَنخدعُ بالْمَظَاهرِ دَونَ النَّظرِ إلىٰ الْمَقاصدِ، وإِلَىٰ ما يَترتبُ -ولَو عَلَىٰ الْمَدَىٰ البَعِيدِ- عَلَىٰ هذهِ الْمَظَاهرِ ... ففيه تنبيهُ الْمُسْلمينَ إِلَىٰ الحَذَرِ فِي كُلِّ زمانٍ ومَكانٍ مِنْ تَضْليلِ الْمُشْبوهِينَ، **وأنَّ كُلَّ مَنْ تَظاهرَ بالخَيْرِ والصَّلاَحِ والمَشَاريع الخيريَّةِ** لا يكونُ صَالحًا ... فإنَّنا نأخذُ الحذر منهُ ولا نَنخدِعُ).اهـ

وَقَـالَ شَـيْخُ الْإِسْـلامِ اِبْـنُ تِيمِيَّـةَ رحمه الله **فِـي «الْفَتَـاوَىٰ» (ج٢ ص١٣٢)؛ عَـنِ المُبْتدعَةِ**: (وَيَجِبُ عُقُوبَةُ كُلِّ **مَنْ انْتَسَبَ إِلَيْهِمْ، أَوْ ذَبَّ عَنْهُمْ، أَوْ أَثْنَىٰ عَلَيْهِمْ**، أَوْ عَظَّمَ كُتُبَهُمْ، أَوْ عُرِفَ بِمُسَاعَدَتِهِمْ وَمُعَاوَنَتِهِمْ، **أَوْ كَرِهَ الْكَلَامَ فِيهِمْ، أَوْ أَخَذَ يَعْتَذِرُ لَهُمْ**، بِأَنَّ

هَـذَا الْكَـلَامَ لَا يَـدْرِي مَـا هُـوَ؟ أَوْ مَـنْ قَـالَ: إِنَّـهُ صَـنَّفَ هَـذَا الْكِتَـابَ؟... **وَأَمْثَالَ هَـذِهِ الْمَعَاذِيرِ الَّتِي لَا يَقُولُهَا إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُنَافِقٌ**؛ بَلْ تَجِبُ عُقُوبَةُ كُلِّ مَنْ عَرَفَ حَالَهُمْ، وَلَمْ يُعَاوِنْ عَلَىٰ الْقِيَامِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ الْقِيَامَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ مِنْ أَعْظَمِ الْوَاجِبَاتِ؛ **لِأَنَّهُمْ أَفْسَدُوا الْعُقُولَ وَالْأَدْيَانَ عَلَىٰ خَلْقٍ مِنْ الْمَشَايِخِ، وَالْعُلَمَاءِ، وَالْمُلُوكِ، وَالْأُمَرَاءِ، وَهُمْ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ**). اهـ

۞ ۞ ۞

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ
عَلَى أَنَّ: «فَالِحاً الحَرْبِيّ» إِلَى الآنَ عَلَى أَفْكَارِ: «جُيُهْمَانِ العُتَيْبِيّ» الخَارِجِيَّةِ، لتَأْيِيدِهِ لـ«حَرَكَةِ طَالِبَانِ» الخَارِجِيَّةِ الإِرْهَابِيَّةِ، وأَنَّهُمْ مُجَاهِدُونَ، وَهُمْ: خَوَارِجُ العَصْرِ!، وهَذَا مِنْ شُذُوذِهِ فِي الدِّينِ

هَذَا سُؤَالٌ: «لفَالِحِ الحَرْبِيِّ» عَنْ فَتْوَىٰ: قَدْ تُنْسَبُ إِلَىٰ «فَالِحٍ» وَهُوَ أَنَّ لاَ يَجُوزُ القِتَالُ مَعَ الأَمْرِيكَانِ ضِدَّ المُجَاهِدِينَ مِنْ: «حُكُومَةِ طَالِبَانِ»[1] هَلْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْكُمْ؟.

فأَجَابَ فَالِحٌ الحَرْبِيُّ: (الَّذِي أَعْتقِدُهُ وأَوضَحْتهُ أَنَّ الأَفْغَانَ عَلَىٰ مَا هُمْ عَلَيْهِ، وَمَا عِنْدَهُمْ مِنْ قُصُورٍ وبِدَعٍ، وَمَا عِنْدَهُمْ مِنْ شُبَهٍ، وتَمسُّكٍ بالإِسْلاَمِ؛ هُمْ: مُسْلمُونَ، ومُجْتمِعٌ مُسْلِمٌ.[2]

وكَانَتْ رَايتهُمْ عَلَىٰ مَا فِيهَا هِيَ أَيْضـاً هِيَ رَايةٌ لذَلِكَ البَلَدِ[3]، وَقَدْ غُزيتْ مِنْ قِبَلِ الكُفَّارِ.

---

(١) السَّائِلُ ذَكَرَ فِي سُؤَالِهِ: «حَرَكَةَ طَالِبَانِ» الإِرْهَابِيَّةِ، وأَنَّهُمْ مِنَ المُجَاهِدِينَ، وَلَمْ يُنْكِرْ: «**فَالِحٌ الجُهَيْمَانِيُّ**» عَلَيْهِ ذَلِكَ، بَلْ أَيَّدهُ فِعْلاً بأَنَّهُمْ مِنَ المُجَاهِدِينَ، واللهُ المُسْتَعَانُ.

(٢) هُنَا **فَالِحٌ** يُرَاوِغُ مِثْل الثَّعْلَبِ المَكَّار فِي الإِجَابَةِ مَعَ تَلْبِيسٍ عَلَىٰ السَّامِعِ، لأَنَّ السُّؤَالَ لَمْ يَأْتِ عَنْ: «**أَفْغَانِسْتَان**»؛ هَلْ هِيَ مُسْلِمَةٌ؟!، لَكِنْ السُّؤَالَ كَانَ عَنْ حُكُومَةِ: «**حَرَكَةِ طَالِبَانِ**» الإِرْهَابِيَّةِ، هَلْ هُمْ: مُجَاهِدُونَ أَوْ لاَ؟!، فَأَجَابَ: أَنَّهُمْ مِنَ المُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللهِ تَعَالَىٰ!، وهُمْ خَوَارِجُ فِي هَذَا الزَّمَانِ الحَاضِرِ، وهَذَا مِنْ شُذُوذِهِ فِي الإِسْلاَمِ.

(٣) وهَذَا يَدلُّ عَلَىٰ أَنَّ: «**فَالِحًا الحَرْبِيَّ**» يُقِرُّ أَنَّ رَايةَ: «**حَرَكَةَ طَالِبَانِ**»، هِيَ رَايةٌ شَرْعِيَّةٌ جِهَادِيَّةٌ!، وأَنَّ لابَدَّ أَنْ يُنْصَرُوا مِنْ جَمِيعِ المُسْلِمِينَ فِي بُلْدَانِهِمْ!؛ يَعْنِي: يَجِبُ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ عِنْدَهُ أَنْ يَنْصُرُوا الإِرْهَابِيَّة فِي أَفْغَانِسْتَان، وهَذَا مِنْ شُذُوذِهِ فِي الفَتَاوَىٰ، واللهُ المُسْتَعَانُ.

=

والعَقِيدَةُ الَّتي يَتحقّقُ فِيهَا المُسْلِمُ وتَسْتقِرُّ فِي قَلْبِهِ؛ هُوَ أَنَّ المُسْلِمِينَ يُنْصَرُونَ، ويَجِبُ نُصْرَةُ المُسْلِمِينَ، ويُسْعَىٰ لنِصْرتِهِمْ، وإِذَا كَانَ لَيْسَ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنَ النَّاحِيَةِ العَمليّة يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْصُرَهُمْ أَيْضاً.(١)

والمَوَانِعُ كَثِيرَةٌ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ، وبَيْنَ مَنْ يُقَاتِلُوا.

أَمَّا مِنْ جِهَةِ المُعْتقَدِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتقِرّاً فِي قَلْبِهِ المُؤْمنِ أَنَّ المُسْلِمِينَ فِي إِسْلاَمِهِمْ يَجِبُ نُصْرةُ المُسْلِمِينَ، وانْتِصَارُ المُسْلِمِينَ لإِسْلاَمِهِمْ، وخِذْلاَنُ الكَافِرِينَ لكُفْرِهِمْ؛ كَمَا الحَالُ لغَزْوِ الغَرْبِ لافْغَانِسْتَانِ عَلَىٰ مَا عِنْدَ أَهْلِ أَفْغَانِسْتَانِ تِلْكَ الرَّايةِ الَّتي هِيَ: «**طَالِبَانِ**»(٢) فِي تِلْكَ الوَقْتِ لَمَّا كَانَتْ قَائِمةٌ، ومَا كَانَ تَحْتَ الرَّايةِ مُمكنُ آوتهُمْ.

=

وهَذَا الكَلامُ لَمْ يُوَافِقْهُ عَلَيْهِ جَمِيعُ العُلَمَاءِ فِي هَذَا العَصْرِ، ووَلاَةُ الأَمْرِ فِي جَمِيعِ البُلْدَانِ الإِسْلاَمِيَّة أَيْضاً، بلْ هَؤُلاَءِ بَيَّنُوا أَنَّ: «**حَرَكَةَ طَالِبَانِ**»؛ هي حَرَكَةٌ إِرْهَابِيَّةٌ لَمَّا خَرَجُوا عَلَىٰ أُمَّةِ النَّبِيّ ﷺ بالسَّلاَحِ، وقَتَلُوا رِجَالَ الأَمْنِ، والنِّسَاءَ، والشُّيُوخ، والأَطْفَال.

(١) وَ**فَالِحٌ** فِي هَذِهِ الفَقْرَةِ يَطْلبُ مِنَ المُسْلِمِينَ أَنْ يَنْصُرُوا: «**طَالِبَان**» الخَوَارِجَ مِنَ النَّاحِيَّةِ العَسْكرِيَّةِ، ومِنَ النَّاحِيَةِ العَمَلِيَّةِ!.

(٢) **فَفَالِحٌ** هُنَا يَعْترفُ بـ«**حَرَكَةَ طَالِبَانِ**»، وأَنَّهَا حَرَكَةُ جِهَادٍ فِي سَبِيلِ اللهِ –بزَعْمِهِ– ضِدّ الكُفَّار، وَهُمْ فِي الحَقِيقَةِ ضِدَّ الحُكُومَات الإِسْلاَمِيَّة.

والحُكُومَاتِ الإِسْلامِيَّةِ لَمْ تَقِفْ مَعَ «**الحُكُومَةِ الأَمْرِيكَانِيَّةِ**» ضِدَّ المُسْلِمِينَ فِي «**أَفْغَانِسْتَان**»؛ بَلْ وَقَفَتْ ضِدَّ: «**حَرَكَةِ طَالِبَان**» الإِرْهَابِيَّة، و«**حَرَكَة ابنِ لادِن**» الإِرْهَابِيَّةِ، لأَنَّهُمْ يَخْرجُونَ عَلَىٰ الدُّولِ الإِسْلامِيَّةِ وقِتَالهُمْ، وأَنَّهُم آوُوا: «**ابنَ لادِن وأَتْباعَهُ**» الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَىٰ: «**بَلَدِ الحَرَمَيْنِ**» وقَتَلُو خَلْقاً فِيهَا مِنَ المُسْلِمِينَ، وكذَلِكَ فِي

=

لَكِنْ بشَكْلٍ هُمْ: مُسْلمُونَ، وَقَدْ أَعْلنُوا الجِهَادَ ضدّ الأَمْرِيكَان، فجِهَادهُمْ جِهَاد[1]، والأَمْرِيكَانُ ظَالِمُونَ مُتعَدُّونَ، وَقَدْ اعْتدُوا عَلَىٰ هَذَا البَلَد، فَتَبْقَىٰ قَضِيةُ الأَمْرِيكَانِ حَيْثُ مَثَلاً مَعَ أُولئكَ، وفِي جُيُوشهِمْ ومِنَ المُسْلمِينَ المَوْجُودِينَ[2]،فَهؤُلاءِ تَحْتَ حُكُومَاتٍ هَلْ يَكُونُونَ مَعْذُورِينَ أَوْ لاَ يَكُونُونَ مَعْذُورِينَ[3] هَذَا بَيْنهُمْ وبَيْنَ اللهِ تَعَالَىٰ إِذَا كَانُوا قَاتَلُوا، وإِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا خُصُوصاً إِذَا لَمْ يَلْجُؤوا فَجَاءَ الأَمْرُ أَوْضحُ بالنِّسْبَةِ لَهُمْ.

نَعَمْ لاَ يَنْصُرُونَ الكَافِرِينَ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ، والعَقِيدةُ يَجِبُ أَنْ تَسْتقرَّ عِنْدَ الأَمْرِيكَان؛ كَمَا تَسْتقرُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ مِنَ المُسْلمِينَ.

إِنَّ المُسْلمِينَ يُنْصَرُونَ، ويَجِبُ نُصْرتهُمْ إِلاَّ إِذَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ مِنَ النَّاحِيَةِ العَمَليَّةِ، إِمَّا مِنَ النَّاحِيَّةِ العَقِيدَةِ فَلابدّ أَنْ يُسْتقرّ فِي قَلْبِهِ مَحبّة نُصرةِ المُسْلمِينَ، وهَزِيمَة

=

بُلْدَانِ المُسْلمِينَ الأُخْرَىٰ قَتلُوا خَلْقاً كَثِيراً مِنَ المُسْلمِينَ فِيهَا، فَقَتَالُ الحُكُومَاتِ لـ«**حَرَكَةِ طَالِبَانِ**» لهَذَا الأَمْرِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ لجَمِيعِ النَّاسِ.

(١) وهَذَا وَاضِحٌ مِنْ: «**فَالِحِ الحَرْبِيِّ**» أَنَّ هَؤُلاء الخَوَارجَ عِنْدهُ مِنَ المُسْلمِينَ والمُجَاهِدِينَ، وَهُمْ بالعَكْسِ لَيْسُوا بمُسلمِينَ، ولَيْسُوا بمُجَاهِدِينَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ، بَلْ هَؤُلاءِ عِنْدَهُمْ مِنَ الخَوَارِجِ، وهَذَا يَدلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ عَلَىٰ أَفْكَارِ: «**جُهَيْمَان وأَتْبَاعِهِ**» الخَوَارِج قَدِيماً وحَدِيثاً.

(٢) وهَذَا يَدلُّ أَنَّ: «**فَالِحاً الحَرْبِيِّ**» مع: «**حَرَكَةِ طَالِبَان**» ضِدَّ «**الدَّولِ الإِسْلاَمِيَّة**»، مَعَ أَنَّ هَذهِ الدُّولُ لَمْ تَفْعَلْ إِلاَّ مَا وَافَقَ الشَّرع والقَانُون لقَمْعِ: «**طَالِبَانِ**» لأَنَّهم أَوَوْا: «**ابنَ لادنِ وأَتْبَاعَهُ**» الإِرهَابِيَّة الَّذِينَ يقتلونَ المُسْلمِينَ فِي البُلْدانِ الإِسْلاَمِيَّة.

(٣) وَهُنَا يعترفُ: «**فَالِحٌ الحَرْبِيّ**» بأَنَّه لا يُعْذَرُ: «**الحُكُومَات الإِسْلامِيَّةِ**»؛ مَعَ أَنَّهُمْ جَاءُوا لمُسَاعَدَةِ المُسْلمِين فِي: «**أَفْغَانِسْتَان**» فِي كُلِّ شَيءٍ حَتَّىٰ فِي المَوَادِ الغِذَائِيَّة.

الكَافِرِينَ، وإِذَا لاَ يُوجدُ فِي قَلْبِ مُسْلِمٍ، فَإِنَّهُ لا يَكُونَ مُسْلِمـًا حَقِيقَةً هَذهِ خُلاصَةُ مَا أَقُولُهُ فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ[1]). اهـ

قلتُ: وهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ: «**فَالِحـًا الحَرْبِيّ**» لدَيْهِ فَتَاوَىٰ شَاذَّةٌ فِي الدِّينِ![2]، واللهُ المُسْتَعانُ.

❁ ❁ ❁

(١) «التَّواصِل الْمَرْئِيّ» بصَوْتِ فَالِحٍ الحَرْبِيّ.

(٢) وللعِلْمِ أَنَّ دُعَاةَ البَاطِلِ كُلَّهم يَزْعمُونَ أَنَّهُم يَردُّونَ عَلَىٰ الخَوَارِجِ؛ كـ«الدَّاعِشيَّةِ»، و«اللاَّدنيَّةِ»، و«الجُهَيْمَانِيَّةِ»، لَكِنْ إِذَا تَدَبرتَ لأَقْوَالِ، وأَفْعَالِ هَؤُلاءِ رَأَيْتَ أَنَّهُمْ يَسِيرُونَ عَلَىٰ طَرِيقَةِ الخَوَارِجِ قَدِيمـًا وحَدِيثـًا، وَقَد ثَبَتَ عَنْهُمْ ذَلِكَ بالأدلةِ مِنْ كُتبِهِمْ وأَقْوَالِهِمْ، مِنْهُمْ: «**فَالِحٌ الحَرْبِيُّ**»، واللهُ المُسْتَعَانُ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنَّ: «فَالِحاً الحَرْبِيَّ» يُفْتِي بِشَرْعِيَّةِ رَايَةِ: «المُلا عُمَر وأتْباعِهِ»، وَهُمْ: «حَرَكَةُ طَالِبَانِ»؛ وَهِيَ الصُّوفِيَّةُ القُبُورِيَّة، وصِحّةِ رَايَةِ: «ابنِ لادِنٍ وأَتْبَاعِهِ»، وَهُمْ: «حَرَكَةُ القَاعِدَةِ»؛ وَهِيَ الخَارِجيّةُ الإِرْهَابِيَّة، وأَنَّهُمْ مِنَ المُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللهِ!، بَلْ يَزْعُمُ بأَنَّهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ!، وَهُمْ يُقَاتِلُونَ الكُفَّارَ بزَعْمِهِ!

قَالَ فَالِحٌ الحَرْبِيُّ؛ وَهْوَ يَمْدَحُ: «حَرَكَةَ طَالِبَانِ» الإِرْهَابِيَّةَ!:

(إِنَّ أَمْرِيكَا، وغُلاَةُ أَهْلِ الكُفْرِ بحُجَّةِ أَنَّهُمْ سَيْقْضُونَ عَلَىٰ هَؤُلاءِ؛ فإِنَّ شَرَّهُمْ مُتعَدِّي، وضَرَرَهُمْ مُتعَدِّي ... ولذَلِكَ يَجِبُ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ ... أَنْ يَعْرِفُوا مَا هُوَ المَوْقِفُ مِنْ هَذِهِ الفِتْنةِ[1] أَوْ مِنْ هَذِهِ النَّازِلةِ الَّتي حَصَلَتْ، وَهِيَ لَيْسَتْ فِتْنَةٌ[2] حَتَّىٰ يُقَالَ يَجِبُ الاعْتِزَالُ مِنْهَا، ولَكِنْ نَازِلةً يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَ مَوْقِفَ المُسْلِمِ مِنْهَا.[3]

---

(١) وقَدْ أَفْتَىٰ العُلَمَاءُ أَنَّ حَرْبَ: «حَرَكَةِ طَالِبَانِ» فِي «أَفْغَانِسْتَان» هِيَ فِتْنةٌ، ولَيْسَتْ نَازِلَة، مِنْهُم: الشَّيْخُ ابنُ بَازٍ، والشَّيخُ ابنُ عُثيمِينَ، والشَّيْخُ صَالِحٌ الفَوْزَان، والشَّيْخُ عبدُ العَزِيزِ آل الشَّيخ، والشَّيْخُ الغُدَيان، والشَّيْخُ اللُّحيدَانِ، وغَيْرُهُمْ.

وهَذَا يَدلُّ عَلَىٰ أَنَّ فَتَاوَىٰ: «فَالِحٍ الحَرْبِيِّ» مِنَ الفَتَاوَىٰ الشَّاذَّةِ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ.

(٢) **قلتُ**: بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢].

(٣) **قلتُ**: ولَمْ يُفْتِ أَيِّ عَالِمٍ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ بأَنَّ حَرْبَ: «**حَرَكَةِ طَالِبَانِ**» الإِرْهَابِيَّةِ أَنَّهَا نَازِلةٌ عَلَىٰ المُسْلِمِينَ!، بَلْ كُلُّهُمْ قَالُوا أَنَّهَا فِتْنةٌ يَجِبُ الاعْتِزَالُ عَنْهَا، وعَدَمُ الدُّخول فِيهَا، إِذاً لمْ يَقُلْ أَنَّهَا نَازِلةٌ إلا حَضْرةُ المُفْتِي «**طَالح الخَرْبي**»؛ وذَلِكَ بسَبب كَثْرةِ شُذُوذِهِ فِي الفَتَاوَىٰ فِي الأُصُولِ والفُرُوع فِي الدِّين.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

فَإِذَا جِئْنَا إِلىٰ: «**أَفْغَانِسْتَانِ**» الَّتي حَارَبَهَا الغَرْبِيُّونَ بحُجّتِهِمْ الَّتِي تَعْلَمُونَها، **وهِيَ تَفْجِيرُ اليَوْمِ الحَادِي عَشَرَ للمَرْكَزِ التِّجَارِي في أَمْرِيكَا**، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ عِنْدَهُمْ، ومَعْلُومَةٌ في العَالَمِ.

وذَاكَ البَلَدُ عَلَيْهِ حُكُومَةٌ تُسَمَّىٰ: «**حُكُومَةَ طَالِبَانِ**[1]) فإنَّ تِلْكَ الحُكُومَةِ لَيْسَتْ كَمَا زَعَمَتْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَىٰ العَالمِ الإِسْلاَمِيِّ الجِهَادُ، ونُصْرةُ: «**حُكُومَةِ طَالِبَانِ**».

فَإِنَّ تِلْكَ القِيَادَةَ إِنَّمَا أَعْلَنَتْ بأنّ عَلَىٰ الشَّعْبِ أنْ يُقَاتِلَ، فشَعْبُهَا الَّذِي عَلَيْهِ، وَهُوَ رَايتُهُ، أَنْ يُجَاهِدَ، **ويَكُونَ في حَقِّهِ مُجَاهِداً**، وفي حَقِّهِ مِنَ الجِهَادِ المُلْزِمُ بِهِ.

وَقَدْ أَعْلَنَتِ الحُكُومَةُ؛ كَمَا أَنَّهُ هُجِمَ في قَعْرِ دَارِهِ، وفي بَلَدِهِ، فَهُمْ يُدَافِعُونَ عَنْ دِمَائِهِمْ، وَعَنْ أَعْرَاضِهِمْ، وَعَنْ دِينِهِمْ، **وقَدْ أَعْلَنَ سُلْطَانُهَا الجِهَادَ، فَهُوَ جِهَادٌ**[2] **لِكَنْ بالنِّسْبَةِ لأَفْغَانِسْتَانِ**، لأنَّ تِلْكَ الرِّاية لَيْسَتْ رَايةٌ لجَمِيعِ المُسْلِمِينَ.

---

(١) فَيُقَرُّ: «**فَالِحٌ الحَرْبِيُّ**» بأَنَّ «**حَرَكَةَ طَالِبَانِ**» الصُّوفِيَّة القُبُورِيَّة أَنَّها حُكُومةٌ شَرْعِيَّة! وَهِيَ حُكُومَةٌ إِرْهَابِيَّة تُقَاتِلُ الدُّولَ الخَلِيجِيَّةِ، والدُّولَ الإِسْلامِيَّةِ، وتَأْوِي: «**ابنَ لادِنٍ وأَتْبَاعَهُ**» وَهُمْ أَصْلُ الإِرْهَابِ في العَالَمِ، وَقَدْ أَفْتَىٰ العُلَمَاءَ فيهِمْ، وأَنَّهُم أصلُ الفَسَادِ في البُلْدانِ الإِسْلامِيّة؛ **مِنْهُم: الشَّيْخُ ابنُ بَازٍ، والشَّيْخُ ابنُ عُثيمِينَ، والشَّيْخُ الألبَانِيُّ، والشَّيْخُ صَالِحٌ الفَوْزان، والشَّيْخُ عَبْدُ العَزِيزِ آل الشَّيْخ، وغَيْرُهُمْ.**

(٢) انْظُرُوا مَاذَا يُفْتِي: «**فَالِحٌ الخَرْبِيُّ**» فَلا يَدْرِي مَا يَخْرجُ مِنْ رَأسِهِ، وأَنَّهُ يُصححُ الإِرْهَابَ «**لحَرَكَةِ طَالِبَانِ**»، وأَنَّهُ مِنَ الجِهَادِ، ولاَ يَعْلمُ أَنَّ الجِهَادَ لَهُ ضَوَابِطُه وقَوَاعِدهُ وأُصُولهُ، وَهِيَ مَبَيّنَةٌ في كُتُبِ الفُقَهَاءِ، وَقَدْ أَفْتَىٰ العُلَمَاءُ أَنَّ حَرْبَهُمْ هَذِهِ لَيْسَتْ مِنَ الجِهَادِ في شَيْءٍ، بَلْ ثَوْرتهُم هَذِهِ ثَوْرةُ خَوَارِجٍ يَجِبُ مُقَاتلَتهُمْ، فَقَتالهُمْ وُلاَةُ الأَمْرِ في جَمِيعِ البُلْدانِ الإِسْلامِيَّةِ، وَوَقَفَ مَعَهُم العُلَمَاءُ، لأنَّ يَعْلَمُونَ أَنَّ هَؤُلاءِ مِنَ الخَوَارِجِ المُفْسِدِينَ: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦].

أَقُول: وعَلَىٰ مَا في: «**طَالِبَان**» **مِنْ قُبُورِيَّةٍ، وضَلاَلاَتٍ، وبِدَعٍ مَوْجُودَةٌ في ذَلِكَ المُجْتَمَعُ** ... وفِيمَا ذَلِكَ: «**جَمَاعَةُ القَاعِدَةِ**[١]» الَّذِينَ هُمْ أَيْضـًا تَحْتَ وِلايَةِ: «**حَرَكَةِ طَالِبَانِ**»، فإِنَّ هَؤُلاَءِ جَمِيعـًا في ذَلِكَ الوَقْتِ، **وعَلَىٰ العُمُومِ هُمْ: مُسْلِمُونَ**[٢]، وجِهَادُهُمْ لهَذَا العَدُوِّ، **والَّذِي يُقْتَلُ مِنْهُمْ فَهُوَ بَيْنَهُ وبَيْنَ اللهِ**[٣]؛ لَكِنَّ مِنْ حَيْثُ الجُمْلَةِ **هُمْ مُجَاهِدُونَ!**[١]).[٢] اهـ

---

(١) وهَذَا إِقْرَارٌ مِنْ «**فَالِحِ الحَرْبِيِّ**» بأَنَّ مَا تُسمّىٰ بـ«**القَاعِدَةِ**» وَهِيَ التَّابعةُ: «**لابنِ لادِنٍ**» أَنَّهَا تَحْتَ رَايَةٍ شَرْعِيَّةٍ صَحِيحَةٍ، رَغْمَ أَنَّ: «**ابنَ لادنٍ وأَتباعَه**» في نَفْسِ الوَقْتِ كَانُوا يُفجّرونَ في البُلْدَانِ الإِسْلاَمِيَّةِ وغَيْرِها؛ خَاصّةً في بَلَدِ الحَرَمَيْنِ، وقَدْ قَتَلُوا المِئَاتَ مِنَ المُسْلِمِينَ والأَبْرِيَاءِ، وَهُوَ يَعْلَمُ بذَلِكَ، وهَذَا يَدلُّ أَنَّ «**فَالِحـًا الحَرْبِيَّ**» قَدْ رَسَخَ فِيهِ الفِكْرُ الخَارِجيّ لـ«**جُهَيْمَانٍ وجَمَاعتِه**»، ولَمْ يُلْفِظْهُ إِلَىٰ الآنَ مِنْ رَأْسِهِ، وإلاَّ كيفَ هَذَا يُفْتِي للخَوارِجِ ويُؤَيدهُم عَلَىٰ هَذهِ الحُرُوبِ الإِجْرَامِيَّةِ، وقَدْ تَبيَّن إِجْرَامَهُمْ لجَمِيعِ النَّاسِ في البُلْدَانِ الإِسْلامِيَّةِ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ٢٢].

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ١٧].

وقال تعالىٰ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ (٤٤) وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [القلم: ٤٤ و٤٥].

(٢) وهُنَا يُفْتِي «**فَالِحٌ الحَرْبِيّ**» بإِسْلاَمِ الخَوارِجِ، وَهُمْ كُفَّارٌ، كَمَا بَيْنَ العُلمَاءُ؛ مِنْهُمْ: الشَّيْخُ ابنُ بَازٍ، والشَّيْخُ صَالِحٌ الفَوْزَان، والشَّيْخُ عَبْد العَزِيزِ آل الشَّيْخ وغَيْرُهمْ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ [فاطر: ١٩].

وقَدْ بَيَّنتُ ذَلِكَ في كِتَابِي: «كِفَايَةِ المُفْتِينَ في تَحْرِيمِ الخُرُوجِ عَلَىٰ وُلاةِ أَمْرِ المُسْلِمِينَ» (ص٢٠١).

قَالَ الحَافِظُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ رحمه الله في «التَّمْهِيدِ» (ج٢٣ ص٣٣٩): (وَمِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ طَائِفَةٌ تَرَاهُمْ كُفَّارًا عَلَىٰ ظَوَاهِرِ الْأَحَادِيثِ فِيهِمْ). اهـ

(٣) وهَذِهِ الفَتَاوَىٰ لَمْ يُفْتِ بِهَا إلاَّ الخَوَارِجُ في هَذَا العَصْرِ؛ أي: بأَنَّ فِعْلَ هَؤُلاءِ مِنَ الجِهَادَ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ الجِهَادِ، بَلْ هُوَ مِنَ الخُرُوجِ بالسَّيْفِ عَلَىٰ أُمَّةِ النَّبِيّ صلىٰ الله عليه وسلم، كَمَا بَيَّنَ العُلمَاءُ، فَوَافقَ الخَوَارج في هَذَا الزَّمان، فَوَقَعَ في الفخِّ ولابدَّ، فـ: ﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨].

=

❁ ❁ ❁

=

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٣].

(١) **قلتُ**: فمَسَائِلُ الجِهَادِ مِنَ المَسَائِلِ الأُصُولِيَّةِ الَّتي لابدَّ أَنْ يُفْتِي فِيهَا العُلَمَاءُ الكِبَارُ، فَهِيَ لَيْسَتْ مِنَ المَسائِلِ الَّتي يَجْتَهِدُ فِيهَا أَيّ أَحَدٍ، وَهُوَ جَاهِلٌ الجَهْلِ المُرَكّبِ؛ لأَنَّهَا مِنَ المَسَائِلِ العَظِيمَةِ في الإِسْلاَمِ، فافْطَنْ لهَذَا.

(٢) انظر: «فَضَائِلَ الإِخْوانِ المُسْلِمِينَ» الجُزْء الأَوَّلُ؛ «التَّواصُلُ المَرْئِيّ».